

بلسان المتعاقدين مسلمين عدلين ولو مستوري
العدال الثالث الولي فلا يصح لأبوي مكلف حرم
مسلم عدل تام النظر فلا ولاية لامرأة وصبي
ومجنون ورفيق وكافر وفاسق وسفيه ومختل
النظر لعدم عقله وخلو البصر العمى وولي الكافر
موليته الكافرة ولا يليها المسلم إلا السيد في أمته
والسلطان في شاكلته وإما الامة بتزوجها
السيد ولو فاسقا فان كانت لامرأة زوجها من
يزوج السيدة باذن السيدة فان كانت السيد
غير رشده زوجها أبو السيدة او غيرها واما
لحرة فيزوجها عصبها واولادهم الاب ثم الجدة
ثم الاخ ثم ابنة ثم العم ثم ابنة ثم المعتق ثم
عصنته ثم معتق المعتق ثم عصنته ثم كاسم
ولا يزوج احد منهم وهناك من هو ارب منه فان
استوى اثنان في الدرجة واحدهما يذلي بالبين
والآخر باب فالولي من يذلي بالبين فان استويا
فالاولى ان تقدم اسنهما واعلها واورعها فان
زوج الاخر فصاح وان تشاحا اقرع وان زوج
ع ارب من فرجت فرعت صح العقد ايضا وان حنق

الولي

الولي عن انه يكون وليا بشئ من الموانع المتقدمة تنقلت
الولاية اليه بعدد ومضى دعوى امره الكفو له
تزوجها وان عضلها اي منعها بين يدي كاسم
او كان غايبا المسافة القصرا وكان مجرازا وجهها
كاسم ولا تنتقل الولاية الى الابد وان غاب
الولي الزوج مسافة القصرا لم تزوج الاباذنه
ويجوز للولي اذا كان مجبرا ان يوكل بتزوجها ولا
يجوز ان يوكل الا من يجوز ان يكون وليا ويجوز للزوج
ان يوكل في القبول بقيل الكاح لنفسه ولو عبدا
وليس للولي ولا للوكيل ان يوجب الكاح لنفسه فلو
اراد وليها كبن العم بتزوجها فرض العقد على
ابن عم في درخته فان فسد القايح وليس لاحد
ان يتولى الايجاب والقبول في كاح واحد الا احد
المجبر في تزويج بنت ابنه باذن ابنه ثم الولي على اثنين
مجبر وغير مجبر فالمجبر هو الاب وكبد خاصة في
تزوج البكر فقط وكذا السيد في امته مطلقا ومعنى
المجبر ان له ان يزوجه من كفوته بغير رضاها وغير
المجبر لا يزوجه الا برضاها واذنها متى كانت البالغة